ندوة زراعية

تنمية الإنتاج الزراعى رأسيا وأفقيا

عقد النادى الزراعى فى مساء يوم ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ ندوة سجلت مناقشاتها للاذاعة اللاسلكية ، وتناولت موضوع تنمية الإنتاج الزراعى رأسياً بزيادة غلة الفدان ، وأفقياً بتوسيع رقعة الأرض الزراعية .

وقد رأس هذا الاجتماع النقيب المهندس الزراعى عمر طراف وافتتح المناقشة بكلمة أوضح فيها أهمية تنمية الإنتاج الزراعى تمشياً مع زيادة تعداد السكان، ومراعاة لوجوب رفع مستوى المعيشة ، ثم طلب من الزميل المهندس الزراعى الدكتور عبد الرزاق صدقى وزير الزراعة شرح الاتجاهين اللذين تسير فيهما هذه التنمية .

وقام الدكتور صدقى بتعريف المقصود بالنمو الأفقى للانتاج الزراعى فقال بأنه يقصد به توسيع رقعة الأرض الزراعية ، ويجب أن يصحبه توفير وسائل المعيشة والمواصلات فى هذه الرقعة ، وأما النمو الرأسى فيقصد به رفع مستوى الإنتاج أى زيادة غلة الفدان مع تخفيض نفقات الانتاج ورفع مرتبة المنتوجات وتحسين تسويقها.

ثم تلاه المهندس الزراعى الدكتور محمود الشافعى مدير قسم الاقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة فأبدى أن التنمية الرأسية تنحصر فائدتها فى حائزى الأرض الزراعية ، ونسبتهم قليلة بالنسبة للمشتغلين بالزراعة ، فلا يمكن والحالة هذه أن يترتب عليها مستوى المعيشة ارتفاع فى البلاد ، أما التنمية الأفقية فإنها تؤدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة بصفة أعم ، فضلا عن أنها تزيد من عدد حائزى الأراضى الزراعية .

وتكلم المهندس الزراعى سيد مرعى ، العضو المنتدب للاصلاح الزراعى فقال: إننا لا نكاد نلمس أثراً واضحاً لزيادة رقعة الأرض ، رغم الهيئات والشركات

والأفراد المعهود لهم استصلاح الأرض البائرة ، وأنه من الواجب تكاتف الهيئات التى تعنى باستصلاح الأراضى ، وتوحيد جهودها ، حتى يسير الاستصلاح بخطوات واسعة ، ويجمع بين استصلاح الأرض وتحسين المواصلات وتوفير أسباب الحياة بالمناطق المستصلحة ، وأشار إلى أن الحكومة فى سبيل إيجاد هيئة حكومية تختص بهذا الشأن ، وتوجه المصالح المختلفة بما يؤدى إلى تضافر جهودها .

وأعقبه فى المناقشة المهندس الزراعى بطرس باسيلى المدير العام السابق لمصلحة الاقتصاد الزراعى والتشريع والمستشار الزراعى للبنك السويسرى المصرى للقروض العقارية ، فأبدى أن الزيادة فى مساحة الأرض الزراعية هى كسب فى رأس مال البلاد ، وان الأرض الزراعية هى أثبت وأفضل رأس مال نمتلكه ، غير أن هذا الاتجاه طويل المدى ، كثير النفقة ، تعترضه صعوبات عدم إقبال زراعنا على الهجرة ، ولهذا فان التوسع الرأسى أسرع منالا ويعود بالخير العام على البلاد ، أما ما يقوله الدكتور الشافعى من أن هذا الخير تنحصر فائدته فى الحائزين الحاليين بصفة خاصة فإن هناك عدة وسائل لتعميم هذا الخير . وقد تبين أن الذرة الهجينية تأتى بزيادة فى الغلة بنسبة ٢٠٪ ، فواجب تعميم زراعتها وغيرها من بذور الحاصلات الممتازة فى مقاومتها للآفات وجودة الصنف وارتفاع الغلة . ويجب التوسع فى البحوث التى تؤدى إلى ذلك ، وإلى تحسين طرق الزراعة . ولهذا فإن معاهد البحث يجب ألا تركز فى القاهرة ، وألا يكون تقسيمها على أساس العلوم الزراعية المختلفة ، بل ينشأ لكل محصول رئيسى معهد يجمع مختلف الفنيين المشتغلين بهذا المحصول من الوجهات المختلفة ، ليكون فى تعاونهم واتصالهم بزراع المناطق ما يفيد فى حل المشكلات المختلفة عن هذا المحصول ، ونشر نتائج هذه البحوث بين الزراع . وقد تبين أيضاً أن الأسمدة تزيد من غلة الفدان زيادة واضحة ، وأن المجال يتسع لمضاعفة ما نستهلكه منها ، وأن ذلك يعود بكسب مادى صاف قدر على أسعار العام الماضى بمبلغ ستة ملايين ونصف مليون جنيه فى السنة . فواجب العمل على توسيع استعمالها ،

وخفض أسعارها ، ليزداد الإقبال عليها. وقد قدرت الخسائر السنوية المترتبة على عدد من الآفات الرئيسية بما لا يقل عن ٣٣٧ مليون جنيه، فواجب تعزيز الحملات لمقاومة هذه الآفات . وقد ثبت أيضاً أن توافر الرى من مياه الآبار وقت شح المياه فى الترع، أو وقت الشدة الشتوية ، يعود بزيادة واضحة فى الغلة ، ولهذا فإن نشر هذه الآبار فى الجهات الصالحة لذلك من عوامل رفع غلة الفدان ، كما يجب من ناحية أخرى تحسين الصرف، فقد رأينا انحطاط خصب أراضى المنوفية ، ولهذا يجب تعميم المصارف المغطاة فى مثل هذه الجهات . وقد لمسنا ارتفاع غلة الأرز عام ١٩٥١ عقب رواج تصديره ، وارتفاع غلة القمح فى العام الماضى عقب رفع سعره ، ولهذا فإن الأسعار المجزية خير حافز على خدمة الحاصلات ورفع غلتها، وقد عمدت بعض البلاد إلى دعم الأسعار المجزية لتحقيق هذه الغاية ، ويجب أن نعمل على خفض نفقات الإنتاج وتحقيق الأرباح المجزية للزارع ، حتى يزداد نشاطه . ورأينا اختلافاً بيناً فى غلة الحاصلات بين زارع وآخر، ولا يرجع هذا الاختلاف إلى تباين التربة بقدر ما يرجع إلى نشاط زارع وإهمال آخر أو عدم توافر الوسائل التى تعينه على إتقان الخدمة . وقد عالجت انكلترا هذا الأمر بتشريع يحتم على الزراع الذين تنقص غلتهم عن المتوسط العام بتنفيذ الإرشادات التى تعطى لهم لرفع الغلة ومجازاتهم عند التقصير بعقوبات قد تذهب إلى حد تمليك الأرض لزارع نشط بدل المهمل، ومثل هذا التشريع قد يكون مجدياً لدينا فى رفع الغلة مع كفالة المساعدات التى تهيىء للزراع سبيل النهوض بزراعتهم .

وقد علق على ذلك المهندس الزراعى عبد الرحمن سرى ، المدير العام للاقتصاد الزراعى سابقاً ، فأبدى أن غلة الحاصلات قد اعتراها بعض الضعف على أثر ما اضطررنا إليه فى الحرب الأخيرة من مخالفة قواعد الدورات الزراعية وضعف التسميد . ولكن حاصلاتنا بصفة عامة تعد عالية الغلة بالقياس إلى البلاد الأخرى

وخاصة إذا أهملنا فى المقابلة البلاد التى تزرع مساحات محدودة ، وحصرنا المقابلة بين البلاد الرئيسية فى إنتاج مثل حاصلاتنا .

ثم شرح المهندس الزراعى محمود توفيق حفناوى ، مدير المكتب الإقليمى للأغذية والزراعة ، موضوع تحويل أرض الحياض إلى الرى المستديم . فأشار إلى رأى بعض مهندسى الرى ، ويتلخص فى استبقاء رى الحياض فى المساحة الباقية ، لتكون كصمام أمن فى حالة طغيان مياه الفيضان ، وهذه المساحة يمكن مضاعفة استغلالها إذا ما زودت بالآبار ، لتتيسر زراعتها بحاصلات صيفية . وأبدى أن التحول من رى الحياض إلى الرى المستديم ترتب عليه انتشار أمراض البلهارسيا والإنكلستوما ، كما كان من عوامل نقص الأسماك التى تتربى فى النيل والتى كانت تتوالد فوق أرض الحياض عندما تغمرها المياه ، ثم تنتقل إلى النيل عند انحسار المياه عنها . ولهذا فإن إعفاء أرض الحياض الحالية من الرى المستديم بمشروعات الترع ، وتوفير الرى الصيفى لها بالمياه الجوفية ، يؤدى إلى تنمية الإنتاج الزراعى بنسبة وافرة ، ويحتفظ لهذه الأرض بخصبها ، ولأهالى المنطقة بما امتازوا به من الصحة ؛ ويفيد فى الوقت نفسه فى تربية الأسماك النيلية .

وقد لخص المناقشة الدكتور صدقى ، فأشار إلى أنه لا مندوحة من تنمية الإنتاج الزراعى فى الاتجاهين معاً ، وأن وزارة الزراعة وضعت سياسة تكفل رفع غلة الفدان بتوفير التقاوى المنتقاة ومقاومة الآفات وما إلى ذلك ، وأن ما أشار إليه السيد باسيلى من وضع تشريع يفرض على المهملين من الزراع رفع غلة حاصلاتهم هو موضع التفكير وتلزم إعداد التمهيدات اللازمة له .

واختتم الإذاعة النقيب المهندس الزراعى عمر طراف بكلمة شكر .